«النفط الكويتي» بـ 40,5 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 51 سنتا ليبلغ 40,56 دولارا، مقابل 41,07 دولارا للبرميل، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وكانت أسعار النفط شهدت انخفاضا في الأسواق العالمية عند التسوية قبل أن تهبط 1٪ في تعاملات ما بعد الإغلاق اثر ارتفاع الدولار الأميركي.

مباشرة تعليمات حماية العملاء اعتباراً من مطلع يناير 2017

«المركزي» للبنوك: لا تغيير في فائدة القرض إلا بإخطار العميل

محمود فاروق

قالت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» إنه يتعين على البنوك المحلية مباشرة تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن حماية عملاء البنوك اعتبارا من 1 يناير 2017.
وأوضحت المصادر أن اهم ما ورد في تعليمات «المركزي» بشأن التعليمات الخاصة بحماية العملاء التي أرسلها للبنوك في وقت سابق تتمثل في إخطار العميل قبل إجراء أي تغييرات في أسعار الفائدة أو الرسوم والعمولات أو فرض رسوم جديدة على القروض خلال وقت كاف كتابيا أو من خلال الوسائل الإلكترونية.
وأضافت انه يتعين على البنوك تقديم كشف حساب شهري مجاني يوضح كافة معاملات العميل التي تمت خلال الشهر وما تم قيده من فوائد أو رسوم على هذه الحسابات.
وأشارت التعليمات إلى ضرورة تعريف العملاء بإجراءات الحصول على دفاتر الشيكات والمقاصة وتسوية المدفوعات والشروط والأحكام المتعلقة بتحصيل الشيكات والإجراءات القانونية التي يمكن التعرض لها في حالة إصدار شيكات بدون رصيد.
وأكدت التعليمات على ضرورة رفع مستوى الوعي المالي لعملاء البنوك لتمكينهم من فهم المخاطر الأساسية بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

تقديم كشف حساب شهري مجاني لعملاء البنوك يوضح كل المعاملات

جمع معلومات كافية عن العميل قبل التوصية بمنحه أي منتجات أو خدمات مصرفية

المساواة في تقديم الخدمات المصرفية لجميع العملاء داخل أفرع البنوك

جهود حثيثة من بنك الكويت المركزي لتعزيز حماية عملاء القطاع المصرفي

وذكرت التعليمات انه يتعين على البنك القيام بجمع معلومات كافية عن العميل قبل التوصية بما يتم تقديمه له من منتجات أو خدمات وذلك للتأكد من أن المنتج أو الخدمة تلبي احتياجاته وتتناسب مع قدراته.

ووضعت تعليمات المركزي 10 مبادئ عامة لحماية العملاء تمثلت في الآتي:
أولا: العدل والمساواة في تقديم الخدمات والاهتمام بالعملاء محدودي الدخل.
ثانيا: الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات عن حقوق ومسؤوليات العملاء والمزايا والمخاطر والعمولات والرسوم المتعلقة بالخدمات والمنتجات البنكية.
ثالثا: التوعية والتثقيف المالي ورفع مستوى الوعي بما يمكن العملاء من اتخاذ القرارات المدروسة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية.
رابعا: السلوك المهني والتصرف بنزاهة ومصداقية وبمسؤولية أخذا في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء.
خامسا: حماية العملاء ضد الاحتيال المالي من خلال وضع أنظمة فعالة للرقابة الداخلية للحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية.
سادسا: حماية الخصوصية وسرية المعلومات من خلال وضع أنظمة رقابية وآليات وسياسات لحماية المعلومات المالية والشخصية للعملاء.
سابعا: معالجة شكاوى وتظلمات العملاء بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة وإعطاء وحدة شكاوى العملاء العناية والإشراف المناسبين من مجلس الإدارة.
ثامنا: التنافسية من خلال توفير المعلومات المطلوبة لإجراء المقارنات بين الخدمات والمنتجات المصرفية بما يضمن سهولة التحويل والانتقال فيما بين البنوك والمنتجات والخدمات المختلفة.
تاسعا: حماية العملاء من مخاطر عمليات الإسناد الخارجي (Outsourcing) من خلال التأكد من التزام الجهات الخارجية بمبادئ حماية عملاء البنوك والحصول على ما يعزز التزام تلك الجهات بتطبيقات حماية العملاء.
عاشرا: حماية العملاء من المخاطر الناتجة عن تعارض المصالح من خلال وجود سياسة مكتوبة بشأن الحد من تعارض المصالح والتأكد من تطبيقها والإفصاح عن أي من تلك الحالات.

6 شركات تأمين عالمية تعرض على البنوك التأمين ضد مخاطر الائتمان

محمود فاروق

كشفت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» عن اجتماع عقد بين 6 شركات تأمين عالمية وبنوك محلية بغرض طرح منتج جديد في السوق المحلي لأول مرة في المنطقة.
وقالت المصادر إن المنتج يتمثل في التأمين ضد مخاطر الائتمان لدى البنوك مقابل 70٪ من الأرباح.
وذكرت المصادر أن الشركات العالمية التي طرحت فكرة المنتج تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع ولديها خبرة كبيرة في عمليات التأمين المصرفي من خلال تعاونها مع كبرى البنوك العالمية.
وأوضحت المصادر أن أهم مميزات التأمين ضد مخاطر الائتمان انه يحمي البنوك من حالة عدم دفع الديون التجارية، ويتيح لها إدارة موثوقة للمخاطر التجارية وتحسين فرص النمو.
وأشارت إلى انه في أسواق التعامل التجاري بين شركات الأعمال، تشكل قروض العملاء أساس معظم التعاملات التجارية، بحيث تمثل القروض التي يقدمها الموردون ضعف المبلغ المقترض من البنوك إلى عملائها.
وأكدت انه من خلال التأمين ضد مخاطر الائتمان، تستفيد البنوك من حل شامل يغطي العناصر الأساسية الثلاثة لدوراتها التجارية: المعلومات، والحماية والجمع.
وذكرت أن التأمين ضد مخاطر الائتمان يمكن البنوك من اتخاذ قرارات مدروسة واختيار عملائها عبر نظام وقائي يستند إلى تقييم الصحة والملاءة المالية للشركات، وإدراك لممارساتها الخاصة بالدفع.

مجلس إدارة الشركة عقد أول اجتماعاته.. وزيارة ميدانية لمصفاة الزور

«البترولية المتكاملة»: ننفذ مشاريع بـ 10 مليارات دينار

لقطة من زيارة «مؤسسة البترول» لموقع مصفاة الزور ويبدو أكبر المفاعلات بالمصفاة

أحمد مغربي

عقد مجلس ادارة شركة الصناعات البترولية المتكاملة (kipi) أول اجتماعاته يوم الأربعاء الماضي وتم خلاله اعتماد نظام التأسيس الجديد للشركة والاطلاع على المشاريع الكبرى التي تنفذها الشركة ورؤية الإدارة التنفيذية لإدارة وتشغيل ونقل المشاريع المنضوية أسفل الشركة وهي مصفاة الزور ومرافق الغاز المسال ومجمع البتروكيماويات.
وتم خلال الاجتماع وضع اللوائح المنظمة لسير العمل في الشركة بما يتماشى مع القوانين واللوائح والنظم السارية في مؤسسة البترول الكويتية، ووضع لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته مستقبلا.
وقالت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» ان ادارة الشركة ستنظم زيارة لموقع مصفاة الزور لأعضاء مجلس الإدارة الأسبوع الجاري حيث من المقرر ان تكون يوم الأربعاء القادم.
وذكرت ان الإدارة التنفيذية للشركة احاطت مجلس الإدارة الجديد بخطط نقل العمالة من شركتي البترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية لسد الشواغر بالشركة الجديدة وذلك على حسب الاحتياجات من مصانع الاسمدة وموظفي مصفاة الشعيبة وذلك بالتزامن مع إغلاقها مع بداية السنة المالية 2018/2017.

وضع اللوائح المنظمة لسير العمل.. وخطط سد الشواغر

التوجه للاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع الجديدة

3 مليارات دينار لمشروع البتروكيماويات

مشاريع مليارية

وذكرت ان قيمة المشاريع المنضوية تحت شركة «kipi» تبلغ قيمتها 9ـ10 مليارات دينار وان رأسمال الشركة حدد بقيمة 1,8 مليار دينار وتم إيداع مبلغ وقدره 450 مليون دينار تعادل 25٪ من كامل قيمة الأسهم، مشيرة الى انه سيتم ايداع المبلغ المتبقي من رأس المال والبالغ 1,35 مليار دينار خلال 5 سنوات من تاريخ التأسيس.
وذكرت ان مشروع مصفاة الزور يتم تمويله بالكامل عن طريق مؤسسة البترول الكويتية وتم رصد 5 مليارات دينار للمشروع تقريبا، فيما سيتم اللجوء الى الاقتراض لمشروع استيراد الغاز المسال والبالغ قيمته مليار دينار.
وقالت ان الشركة ستلجأ الى الاقتراض الخارجي وذلك نظرا لتواضع قيمة رأس المال لتمويل المشاريع الجديدة مثل مشروع مجمع البتروكيماويات البالغة قيمته 3 مليارات دينار، مشيرة الى ان مجلس الادارة ناقش ذلك الامر واقترح طرح سندات او صكوك مالية لتمويل جزء من المشاريع على ان تتحمل «مؤسسة البترول» جزءا من المخاطر من خلال التمويل المشترك.

زيارة «البترول»

إلى ذلك زار الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول نزار العدساني، نهاية الأسبوع الماضي، يرافقه اعضاء من مجلس ادارة المؤسسة مشروعي مصفاة الزور والوقود البيئي، حيث اطلعا على مراحل الإنجاز، وسير آلية العمل والتحديات والعقبات التي تعترض المشروعين، لإنجازهما في الوقت المحدد، طبقا للميزانيتين المرصودتين لهما.
يذكر أن مجلس إدارة «kipi» برئاسة العضو السابق في مجلس إدارة مؤسسة البترول، حمزة بخش، ونائب العضو المنتدب السابق للشؤون المالية والإدارية في شركة البترول الوطنية، فهد فهاد العجمي نائبا له.

رغم امتلاكها لاحتياطيات تكفي لاستهلاك 100 سنة مقبلة

«فوربس»: الكويت تتخلى عن «غاز الجيران» وتستورد «الأميركي»

محمود عيسى

استوردت الكويت شحنتين من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، كانت الاولى بتاريخ 2016/5/10 على الناقلة كريول سبيرت وبلغت حمولتها 3,39 ملايين قدم مكعبة من الغاز والتي غادرت محطة تصدير الغاز في سابين باس التابعة لشركة شينيير بولاية لويزيانا الاميركية، وبلغ سعر الشراء من ميناء التصدير 3,12 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، اما الشحنة الثانية فقد غادرت ميناء التصدير سالف الذكر في 2016/9/1 على الناقلة اس سي اف ميلامبوس وبلغت حمولتها 3,45 ملايين قدم مكعبة وبلغ سعر الشراء 5,53 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.
وتوجهت ناقلات اخرى تحمل الغاز الطبيعي المسال الى كل من الامارات والأردن ايضا، وذلك بالإضافة الى شحنات الى دول اخرى في الشرق الأوسط وغيرها.
وفي هذا السياق، ذكرت مجلة فوربس في مقال بقلم جيم كرين، الزميل المشارك في مركز دراسات الطاقة في معهد بيكر بجامعة رايس بولاية هيوستون الاميركية ان هذا الانعكاس لتدفقات الطاقة الراسخة من منطقة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة يسلط الضوء على النجاح الذي حققته صناعة النفط والغاز الصخريين في اميركا نتيجة تطوير الاحتياطيات من هذين المصدرين، والتي لم تكن ترقى الى مستوى التصدير التجاري في السابق من جهة، والطلب المتزايد على الطاقة من قبل كثير من دول المنطقة ومنها دول مجلس التعاون وشمال أفريقيا.
وتساءل كرين ما الذي يدعو دولتين مثل الكويت والامارات لاستيراد الغاز الاميركي وهما تقعان في منطقة تتربع على اكثر من 40٪ من الغاز الطبيعي في العالم؟ فإيران وحدها تملك 18٪ من الاحتياطيات المعلنة، بينما تملك قطر 13٪ منها، وعلى مسافة لا تزيد على 90 ميلا عن مدينة الكويت يحرق العراق سنويا ما قيمته 1,8 مليار دولار او 700 مليون قدم مكعبة من الغاز المصاحب من حقوله الجنوبية.
والكويت والامارات تعتبران من اغنى دول العالم بالثروات النفطية، حيث تبلغ احتياطياتهما مجتمعة 12٪ و4٪ من الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز على التوالي.
وتساءل الكاتب بالقول هل هي صفقة سياسية عبارة عن مبادرة شكر من قبل هاتين الدولتين للولايات المتحدة مقابل الحماية التي توفرها البحرية الاميركية لصادراتهما من النفط، والجواب بالفني، ذلك انه برغم امتلاكهما لاحتياطيات من الغاز تكفي لاستهلاك 100 سنة مقبلة وبمعدلات الانتاج الحالية، الا انهما في حقيقة الامر يواجهان نقصا في الغاز الطبيعي.
ويعزو الكاتب السبب الحقيقي في هذا النقص الى الدعم السخي الذي توفره الحكومة ما يجعل اسعاره المحلية اقل من 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وبهذه الأسعار فإن الطلب على الغاز الطبيعي المسال يشهد تسارعا، وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء، التي تحظى بالدعم ايضا.
ولكن لما كان السعر يتراوح بين دولار ودولارين، فمن ذا الذي قد يفكر في انتاج الغاز الطبيعي المسال؟ ان ذلك لن يحقق عائدا على الاطلاق.
ويوضح الكاتب ان كلا من الكويت والإمارات تشعر بالإحباط في محاولاتهما لاستيراد الغاز من جيرانهما. ولهذا الامر ارتباط بالعلاقات السياسية حيث ان البلدين لا يتمتعان بعلاقات حميمة مع إيران. كما ان خط أنابيب للغاز يقطع الخليج من إيران إلى الإمارات يقبع دون استخدام لأن البلدين لم يستطيعا التوصل الى اتفاق حول السعر.
من ناحية ثانية، يقول الكاتب ان الكويت والعراق ليستا على وئام تام يمكنهما من التفاوض.

الكويت والإمارات تستوردان الغاز الاميركي بسبب عدم القدرة على شرائه من الدول المجاورة

احتياطيات الكويت 12٪ من الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز

الدعم الحكومي السخي لأسعار الغاز يزيد الطلب